14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م

الأحد 11 يوليو 2010 م - الموافق 29 رجب 1431 هـ - العدد 14877 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

ميزان الكلام

أفضل الأعمال هي التي تنجز بصمت

ماذا ينتظر اليمن بعد مخاطر (القاعدة) والخطاب الانفصالي ؟؟

السلفيون يحرضون ضد النظام الجمهوري بدعوى أنه نقيض للإسلام !!

2 ـ 2

استعرضت في الحلقة السابقة من هذا المقال نصوصاً تكفيرية خطيرة وردت في كتاب مرخص بإيداع رسمي لأحد مشايخ السلفية في اليمن وهو كتاب (تحذير الدارس من مخالفات المدارس) وطالبت بمحاسبة كل من له علاقة بالترخيص لهذا الكتاب وفي مقدمتهم معالي وزير الثقافة ورئيس الهيئة العامة للكتاب،إذ يدل صدور الكتاب بالشكل الذي خرج به ومع ترخيص رسمي ورقم إيداع على السبات العميق الذي تعيشه الوزارة والهيئة المعنية .

وكنت قد استغربت جرجرة العشرات من زملاء المهنة من الصحفيين والكتاب من مختلف محافظات الجمهورية إلى العاصمة صنعاء للمثول أمام محكمة الصحافة وتعرض الكثير منهم للمحاكمة والتوقيف بتهمة التعدي على الثوابت الوطنية في قضايا نشر ، بينما السلفيون يتعدون بكل وقاحة وإسفاف على هذه الثوابت في كتبهم ومنشوراتهم ومطبوعاتهم وينكرون الثوابت الوطنية وينشرون سمومهم علناً في المجتمع بكل حرية ، وفوق هذا وذاك يتمتعون بحماية رسمية ، وتباع كتبهم في معارض تنظمها الدولة .

وتناولت في مقالي عدداً من النصوص التي وردت في كتاب (تحذير الدارس من مخالفات المدارس) الذي ألفه الداعية السلفي أبو أمامة عبدالله الجحدري ، وقدم لهذا الكتاب وزكاه شيخ الدعوة السلفية ومدير معهد دار الحديث في محافظة صعدة يحيى بن علي الحجوري ، ومنها أن الكتاب يسخر من الوطنية ويعتبرها كفراً ويعتبر العلم الوطني مجرد خرقة لا تستحق التعظيم ويسفه النشيد الوطني والوحدة اليمنية ويصف شعار الجمهورية اليمنية بأنه معصية ويعتبر وضع هذا الشعار على العملات الورقية والورق والمعاملات الرسمية فعلاً محرماً وينتقص من ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وينتقد تدريس تاريخ الثورة اليمنية في المدارس والمناهج الوطنية بل ويعتبر الوحدة اليمنية كفراً بحسب ما جاء في نصوص الكتاب التي تم استعراضها مع رقم الصفحة التي وردت فيها .

وكنت قد أوضحت أن الفكر السلفي خطر حقيقي على اليمن لا يمكن أن نحارب به تيار القاعدة أو الحوثي أو الانفصال ، كما لا يمكن المراهنة على الورقة السلفية لتصفية الحسابات مع الشيعة الزيدية أو الاسماعيلية أو الحراك الجنوبي ، فالسلفيون لا يؤمنون بالوطن اصلاً حتى يؤمنوا بوحدته ولا يؤمنون بالدستور والقانون والنظام الجمهوري حتى يدافعوا عنه من الحوثيين والإماميين بل إن من بين الاقتباسات التي استعرضناها عبارات تدافع عن الإمام أحمد وتذم الثورة التي قامت عليه ، فلماذا بعد هذا كله تستمر الجهات الرسمية في دعم نشر هذا الفكر الخطير على اليمن ووحدته وأمنه واستقراره وتدعم كتبه ومنشوراته وتسوقها وهي تحتوي على هذا الكلام الإجرامي بحق تاريخنا ومنجزاتنا ورموزنا وهويتنا .

وسأواصل في هذه الحلقة استعراض بقية ما جاء في الكتاب الخطير الذي لا أدري على أي أساس رخصت له وزارة الثقافة والهيئة العامة للكتاب ومنحته رقم إيداع رسمي في دار الكتب ، ولا أدري هل اطلع عليه المعنيون بإجازة كتب النشر في وزارة الثقافة وهيئة الكتاب أم أن هناك خللاً كبيراً ينبغي تداركه في هاتين الهيئتين قبل أن يأتي بنتائج لا تحمد عقباها .

في الصفحة رقم (222) يقول مؤلف هذا الكتاب المهووس : ((للنظام الديمقراطي مساوئ كثيرة منها أن هذا النظام حكم الشعب نفسه بنفسه وهو كفر وشرك بالله لأنه تأليه للأغلبية وإشراك بالله واتهام للشريعة بالنقص)) ، ثم يقول في صفحة (224) : ((ومن مساوئ الديمقراطية كل ما تضمنته من انتخابات ينعقد عليها الولاء والبراء لغير الله ، واختلاط ، وتصوير ذوات أرواح ، وإسراف في الأموال ووضعها في غير موضعها وهو من التخوض في مال الله بغير حق وقد نهينا عنه ، والديمقراطية كلها مساوئ)) .

فالسلفيون هنا يكفرون الانتخابات ويكفرون الديمقراطية لأن فيها تصويراً لذوات أرواح والمقصود بها هنا الرموز الانتخابية وصور المرشحين، بل يعتبرون الديمقراطية كفراً وشركاً بالله. ولا يكتفي الفكر السلفي بهذا القدر بل إنه ينفي إسلامية النظام اليمني ؛ فعند مناقشته في الصفحة رقم (227) لكتاب التربية الوطنية للصف الخامس جاء فيه: ((قالوا في ص 75 – يقصد كتاب التربية الوطنية – إن الديمقراطية في اليمن نظام اسلامي يلتزم مبادئ الشريعة الإسلامية والحريات الشخصية فيها مقيدة بأوامر الله ونواهيه ، وهذا من تقليب الحقائق ، والكذب على الله تعالى)) .

وحتى يظهر لنا مؤلف هذا الكتاب الكثير من ذكائه فقد قام بوضع سؤال واستفهام في الصفحة رقم (257) وهو : ((هل الإسلام مصدر التشريعات أم أنها الديمقراطية والاشتراكية))، ثم أجاب في الصفحة نفسها عن تساؤله الذكي هذا بقوله : ((الواقع هو الذي يبين لك الحقيقة ومن ذلك الواقع – وهنا ذكر عدة نقاط أذكر بعضها هنا – : انتشار بيع الدخان والقات والتبغ ، السماح للإعلام بنشر الأغاني والأفلام ، الامر بحلق اللحى في المعسكرات))..

ثم واصل هذيانه في الصفحة التالية (258) قائلاً : ((ومن ذلك الواقع الذي يبين لنا هل الحكم للإسلام أم للديمقراطية والاشتراكية السماح للحزبيات بإقامة كيانها والإسلام ينهى عن ذلك ، ومن ذلك إلزام الناس بالتصوير لأجل الهوية ونحوها والإسلام ينهى عن تصوير ذوات الأرواح)) .

ترى أين الهيئة الوطنية للتوعية وأين الهيئة العامة للكتاب وأين إدارات المصنفات الفكرية من هذا الهراء الخطير الذي يعتبر تصوير الفرد لأجل بطاقة الهوية الوطنية وكذا حلق اللحى في المعسكرات عملاً محرماً ينفي إسلامية النظام القائم ؟؟ .

لكن الطامة الكبرى هي ما ستقرؤه في الصفحة (286) حيث يقول المؤلف السلفي : ((من المحال الالتزام بالإسلام وبالنظام الجمهوري أو الديمقراطي معاً فهما نقيضان فالديمقراطية كفر ، وأما الذي يؤمن بالطاغوت فلا يمكن أن يسلم حتى يكفر بالطاغوت أولاً)) ، إذن فالسلفيون يخيرون الحاكم بين الإسلام وبين النظام الجمهوري ، وهم يرون أنه إما أن يكون مسلماً أو يكون ديمقراطياً جمهورياً ، ترى ما هو النظام الذي يريد السلفيون إقامته هل هو نظام حكم الفرد وقمع المخالف وإحضار الرؤوس على الأطباق إلى ولي الأمر ؟؟ ، أم أنهم يريدون إعادة حكم الإمامة الظالم لا سيما وقد تقدم شرح دفاعهم عنه وعن نظامه ، وفي هذه الحالة كيف لنا أن نفهم تعاطف بعض مراكز القوى في الدولة معهم؟ وكيف لنا أن نفهم نظرة البعض إلى السلفيين على أنهم الشوكة التي يمكن أن يكافح بها التمرد الحوثي او الحراك الجنوبي ، ألا يمثل السلفيون بمثل هذه الأفكار فئة ضالة تشكل خطراً على الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وسلمه الاجتماعي علماً بانه لا فرق بين أيديولوجية السلفيين وأيديولوجية القاعدة ؟؟!! .

عبدالرحمن أنيس

ثم يواصل هذا الكتاب السلفي المرخص رسمياً من وزارة الثقافة مهاجمته لمنجزات الثورة اليمنية فيسخر من الاهتمام بالزراعة ويقول إن ((من ذلكم الاهتمام إنشاء ما يسمى ببنك التسليف التعاوني الزراعي الذي يمد المزارعين بالقروض الربوية)) . (ص 287) .

ثم يواصل هذا الكتاب السلفي تدميره لكل مقومات الاقتصاد الوطني فيتناول السياحة بفكر بدوي صحراوي أبله فيقول في الصفحة رقم (289) : ((يعنى بالسياحة التي تنعش الاقتصاد سياحة أصحاب الدولار واليورو ، سياحة الكفار بالمرتبة الأولى لذا هيؤوا لها الفنادق التي لا مقطوع فيها ولا ممنوع)) ، هذه هي نظرة المنهج السلفي للسياحة ، لكن المستهدف من هذا ليس السياحة وإنما الاقتصاد الوطني ككل بدليل أن المؤلف يحرم حتى استثمار الآثار القديمة للسياحة وهي التي لا يوجد فيها فنادق ولا مقطوع أو ممنوع ولا هم يحزنون ، فيقول في صفحة رقم (292) : ((لا يجوز الاحتفاظ بالآثار القديمة ؛ لأن هذا يؤول إلى الشرك ، ولو فيما بعد ، والدين جاء بسد الطرق المفضية إلى الشرك)) .

ولا يتوقف هذا الكتاب عند مهاجمة الشعار والنشيد الوطني وثورتي سبتمبر وأكتوبر والنظام الجمهوري وقدح وذم محمد محمود الزبيري وأروى بنت أحمد الصليحي وتلميع حكم الإمامين يحيى وأحمد حميد الدين ، بل أن الكتاب يعتبر مفردات الدستور والشعب والمواطنين ((من الألفاظ الدخيلة على المسلمين)) ، ثم يقول في الصفحة رقم (302) : ((واعلموا أن هذه الحزبيات والجمعيات والتفرقات والانتخابات محرمة لأنها تفضي إلى محرمات)) .

ترى هل يصدق احد أن هذا المنهج السلفي الذي يحاول اليوم بعض رجال السلطة تقديمه على أنه منهج وسطي ومعتدل يحرم الرياضة التي لا تعين على الحروب ، حيث يقول في صفحة (337) : ((هذه الرياضات كم جنت على الأمة الاسلامية من أضرار وليست هي من الرياضات التي تعين على الحروب)) .

إن ما ورد في هذا الكتاب الخطير الذي رخصت له وزارة الثقافة والهيئة العامة للكتاب يشيب له رأس الوليد ولم أستعرض هنا إلا النزر اليسير منه لأوضح الخطر الحقيقي للمنهج السلفي الذي تحاول بعض قوى السلطة اليوم المراهنة عليه في محاربة التمرد الحوثي والحراك الجنوبي ، كما أن السماح بترخيص مثل هذا الكتاب ينبغي ألا يمر مرور الكرام وينبغي محاسبة المسؤولين عن ذلك حتى لا نرى يوماً كتب أسامة بن لادن وأيمن الظاهري بترخيص حكومي وبرقم إيداع رسمي .

والله من وراء القصد

غلاف الكتاب

رقم الإيداع في دار الكتب - صنعاء
(٨٠٩) لعام ٢٠٠٩م

مواطنون لا ذمّيون

مشادة كلامية عنيفة على الهواء مباشرة على قناة NTV المصرية، جسدت دون لبس جوهر المعضلة التي ما فتئت أحدثكم عنها ، وهي معضلة التمسك بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في عصرنا الحالي.

جرت المشادة بين الدكتورة سعاد صالح، أستاذ الفقة المقارن وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، التي انضمت إلى حزب الوفد قبل يوم من المقابلة، وبين القيادي في حزب الوفد المصري صلاح سليمان وعدد من المشاهدين الذين اعترضوا على رأيها الفقهي .

ردت الدكتورة سعاد صالح على سؤال المذيع جابر القرموطي في برنامج (مانشيت) عن حق المصري المسيحي في تولي رئاسة الدولة، بالقول إنه لا يجوز دينيا وسياسيا أن يكون في يوم من الأيام الرئيس المصري مسيحيا، ولكي تدعم رأيها بالحجة أشارت إلى الآية القرانية (لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا).. بمعنى أنها أرادت أن تكحلها فعمتها.

لم تكتفِ بذلك، بل تابعت قائلة "لابد أن تكون الولاية من المسلم على الكافر وليس العكس، لذلك أباح الله زواج المسلم من غير المسلمة وليس العكس، لأن الولاية في الزواج تكون للرجل، كما أن القوامة تكون للدين الأعلى وليس الأدنى، مؤكدة أن شهادة غير المسلم على المسلم غير جائزة بالإجماع لأنه أقل دينا، إلا أن أبا حنيفة أباحها !!.

رد الدكتورة آنذاك كان واضحاً لا لبس فيه. هي تصف المسيحيين بالكافرين. تعتبر أن الإسلام هو دين (أعلى) من الدين المسيحي (الأدنى)، ولذلك فإن الولاية هي للمسلمين (الأعلى) على المسيحيين (الأدنى).

المشادة الكلامية التي حدثت بعد ذلك أظهرت الهوة الفاصلة بين رؤية (فقهية دينية) تصر على تصنيف البشر حسب انتماءاتهم الدينية، وتضعهم في درجات، ولا تعترف بحقوقهم إلا من زاوية هذا الانتماء الديني، وفي الواقع لا تعترف أن هناك شيئا اسمه الوطن، وبين رؤية مدنية تصر على أن المواطنة هي المحك في تعامل الدولة مع مواطنيها، بغض النظر عن الانتماء الديني أو النوع.

القيادي البارز في حزب الوفد صلاح سليمان اتصل بالبرنامج وأبدى انزعاجه الشديد من كلام الدكتورة ، طلب منها توخي الحذر في ما تقوله من تصريحات تُحسب على حزب الوفد، ثم توجه بحديثه إلى المذيع قائلا : (الدكتورة سعاد بتتكلم في الدين ومش بتتكلم كقيادة وفدية، لأن حزب الوفد حزب علماني وبيرفض كل الكلام ده، وبيطالب بالمساواة والمواطنة اللي من أهم بنودها حقوق الأقباط والمرأة في الوصول إلى الرئاسة).

فردت الدكتورة قائلة : (اللي بيتكلم عنه الأستاذ صلاح أهواء بشرية، وده بيعارض الدين، وأنا موافقش على أهواء البشر.. وموافقش على ولاية لغير المسلم.. وأي حزب يتعارض مع الدين الإسلامي أنا مش هنضم له) ، هنا واصل الأستاذ صلاح حديثه قائلا: (لا يجوز أبدا أن حد شغلته في الدين يطلع يتكلم في السياسة) .

بطبيعة الحال اضطرت الدكتورة سعاد بعد يومين من المشادة إلى التراجع عن حديثها، تراجعت لتقول إن ما قالته كان فى معرض الحديث عن مسألة تولي الخلافة، مسيرة الى إن نظام الخلافة انقرض وتحول الأمر إلى دولة مؤسسات، وعليه يصبح للمسيحي حق تولي رئاسة الدولة، بينما يظل التحريم متعلقا بالخلافة، وإنها لا يمكنها أن تصف المسيحيين بالكافرين!!!؟

يا اللّهِ؟

كل هذا، ولم يكن قصدها؟

يالله كم تأرجحت.

يالله كم تذبذبت.

يالله كيف تراجعت؟

تراجعت الدكتورة عن موقفها رغم وضوحه. فهي طوال حديثها كانت تتكلم عن (رئاسة الدولة) لا (الخلافة) ، وعن (الكافرين) في وصفها للمسيحيين.

لكنها تراجعت. نحمد الله أنها فعلت.

تراجعت، ربما لأن أحد المحامين قرر رفع قضية عليها بتهمة ضرب الوحدة الوطنية واثارة الفتنة بين المسلمين والمسيحيين.. وربما يعود تراجعها أيضا الى أن هناك من همس في أذنها من دوائر عليا بأن (الأحرى أن تتحرى الدقة في ما تقول)، وربما لأنها وجدت أن المسألة جادة، وأن ما قالته خطير بالفعل.

ربما. نحن في الواقع لا نعرف دوافعها في التراجع.

كل ما نعرفه هو ما قالته على الهواء مباشرة، فالبرنامج موجود، وما قالته فيه يستحق الإدانة بالفعل.

* * *

رأي الدكتورة سعاد هو رأي (فقهي) يعكس بوضوح رأي إجماع الفقهاء المسلمين، وهو رأي (سياسي) تصر عليه قوى الإسلام السياسي، وعلى رأسها حزب الإخوان المسلمين، وقبله بالطبع التياران السلفي والشيعي.

وفي الواقع لن نجد فرقاً بين إجماع الفقهاء، وإجماع حركات الإسلام السياسي في هذا الشأن . فهما في أحيان كثيرة يبدوان كما لو كانا وجهين لعملة واحدة.

لكن كونهم مجمعين على شيء، لا يعني أنهم على حق.

لمجرد أن جماعة من الفقهاء على مر التاريخ الإسلامي عبرت عن رأي لا يعني أبداً أنها كانت تعبر عن رأي صحيح . فالفقهاء المسلمون أجمعوا أيضا على مر القرون على أن استعباد البشر (أمر جائز شرعاً) . والفاتيكان اعتذر عن خطأ موقف رجال الدين المسيحيين الاسلاف عندما أعدموا جاليليو بسبب اكتشافه كروية الأرض ودورانها حول الشمس وهو ما أصبح اليوم حقيقة علمية وواقعية لا ينكرها الا مخبول .

د.الهام مانع

وأتساءل ــ بخبثٍ طبعاً ــ ماذا لو طرح أحدهم سؤالاً على الدكتورة سعاد عن (العبودية).. هل هي جائزة شرعاً أم لا . هل سترد أيضا (الدين كده) كما ردت على المهندس نجيب ساويرس؟

فالدين "كده" أيضا عندما يتعلق بمسألة العبودية.

لم يحرّمها، بل أشار إليها في آيات قرآنية كثيرة كواقع اجتماعي قائم.

وأقترح على القارئ الكريم أن يقرأ كتاب (هداية المريد في شراء الجواري وتقليب العبيد: الأوضاع الاجتماعية للرقيق في مصر)، للناشر محمد مختار، الذي قرر الكتابة في الموضوع عام 1996 "دفاعاً عن الإسلام" كما يبدو.

في هذا الكتاب نرى كيف أجمع الفقهاء على التسري بالجواري، واستخدام العبيد، وكيف خرجوا بمجموعة من القواعد، أجمعوا عليها أيضاً، في كيفية التعامل مع من يولد للجواري والعبيد من أطفال، يباعون أو يحتفظ بهم أو يُعترف بهم (إذا كان الطفل من مالك الجارية).

الهدف كما اجتهد الناشر مختار في التأكيد (هو حفظ الأنساب، وتأمين عدالة التعامل مع العبد والجارية). لكن الناشر اللبيب لم يتساءل قط لِمَ لمْ يتخذ أحدٌ من هؤلاء الفقهاء موقفاً يقول إن استعباد البشر لا يجوز شرعاً؟

السبب بسيط، لان الفقه الاسلامي لا يدين هذه الممارسة، ولا يدعو إلى إلغائها. ونصوص ومؤلفات الفقهاء كانت تعكس الواقع الاجتماعي للقرن السابع الميلادي على الأرجح.

ولأن الأمر كذلك، فإن الفقهاء لم يجدوا مفرا من "الإجماع" على أن العبودية، امتلاك البشر، بيعهم وشراءهم، أمر "جائز شرعاً". وبالمنطق نفسه يعكس حديث الدكتورة إجماعاً للفقهاء من نوع آخر.

إجماع يقول بأن الوطن لا وجود له، والمساواة بين المواطنين لا وجود لها، بل "الأمة" هي المحك، وهي "أمة من مسلمين"، ومن يتبع ديناً آخر عليه أن يعيش في هذه الأمة "كذمي" ويدفع الجزية كي يعيش في هذه الأمة "بأمان"، ولكن كجزء "دخيل" عليها، "جزء أدنى".

هذا الإجماع يعكس واقع المجتمعات في القرون الوسطى. يعكس واقعا كان موجوداً.

لكنه لا يعكس حياتنا، في العالم الواقعي ولا يعكس قوانين الدولة القائمة حالياً.

الدكتورة سعاد كانت تتحدث كما لو كانت تعيش في عصر نظام الخلافة ، لا في مصر. مصر التي ينص دستورها على المساواة بين مواطنيها بغض النظر عن الدين.

ولعلها عبرت في الحقيقة عما هو ممارس فعلاً في الواقع. أليس كذلك؟

الدستور المصري يقول بالمساواة، ثم يخرج علينا في الوقت ذاته بعبارة "دين الدولة الإسلام"، ويضيف عليها أن الشريعة "مصدر أساسي للقانون". وكلاهما يدقان إسفيناً في نعش "الوطن".

والمجتمع تغير، أصبح مسعوراً بموجة التأسلم السياسي، فنسي أن المصريين تميزوا دائماً عن غيرهم من الشعوب في المنطقة بعشقهم المجنون لأم الدنيا؛ مصر. ولأنهم كانوا كذلك، كانوا دوماً مصريين أولاً.

اليوم، أصبح الانتماء دينياً بل مذهبيا. ولأن الانتماء أصبح دينياً، اضطرت الأقلية المصرية المسيحية إلى الانكفاء على نفسها، انزوت، تسمع كل من حولها يقول لها إنها "مختلفة"، فبحثت هي الأخرى عن موطن "الاختلاف"، فلجأت إلى "الهوية الدينية" هي الأخرى كمخرج.

انها دائرة شرسة تعكس في الواقع الأزمة التي نعيشها في دول المنطقة.

أزمة فكر ديني، يرفض أن يخرج من دائرة القرون الوسطى، فتلقفته جماعات الإسلام السياسي، مستخدمة إياه كي تصل إلى "السلطة".

وأزمة دولة، لم تتمكن إلى يومنا هذا من التعامل مع مواطنيها على أنهم متساوون أمام قوانينها بغض النظر عن الدين والنوع. دولة لم تنجح إلى يومنا هذا في أن تكون وطناً لمواطنيها.. دولة تصر على التعامل مع مواطنيها بمعيار الانتماء الديني والمذهبي.

فلمن لا يعرف، في مصر هناك قوانين "غير مكتوبة"، يدعمها العرف، تقول بأن المصري المسيحي لا يمكنه أن يصل إلى مناصب "حساسة" أمنية وعسكرية. تماماً كما أن هناك قوانين "شفهية"، يدعمها الفقه السلفي، تقول بأن المواقع القيادية في الجيش والحرس الوطني ووزارة الخارجية لا يصل إليها المواطنون السعوديون من أتباع المذهب الشيعي.

والمشادة بين الدكتورة سعاد والقيادي في حزب الوفد سليمان، عبرت عن هذه الأزمة بوضوح.

فالخلاف كان بين رؤية دينية قروسطية، أصبحت لها الغلبة في مجتمعاتنا، وبين رؤية حداثية علمانية، تكالبت عليها قوى الإسلام السياسي والفقهاء والفقيهات والدولة، فأصبح صوتها ضعيفاً محشرجاً.

والأزمة ستستمر ما دمنا نصر على إقحام هذه الرؤية الدينية السلفية في تنظيم حياتنا العامة، ومادامت الدولة تصر على أنها لا تمثل مواطنيها بل هي حارس شخصي لانتماءات دينية ومذهبية وطائفية و مناطقية و قبلية، أو لمصالح شخصية .

الأزمة ستستمر، مادمنا نصر على أن بعض أبناء وبنات الوطن "ذميون"، نتصدق عليهم بالاعتراف، نمن عليهم "بحق تولي منصب أو غيره"، كأننا أصحاب الوطن.